

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

بَيَان

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل للعام ٢٠٠٨م

وملامح الخطة للعام ٢٠٠٩م

أمام المجلس الوطني

أكتوبر ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ رئيس المجلس الوطني الموقر،،،
الأخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يشرفني أن امتثل أمامكم اليوم لأقدم لكم تقرير الأداء السنوي
لوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل لعام ٢٠٠٨م
وملامح خطة الوزارة لعام ٢٠٠٩م.

لقد سعت الوزارة وبجهد متواصل من وحداتها و إداراتها
ومراكزها لإنفاذ خطة العام ٢٠٠٨م من خلال محاور عملها
الرئيسية والمتسقة مع محاور الخطة الخمسية تحقيقاً لرسالتها
وأهدافها مستصحبين ملاحظاتكم على البيان السابق والمستجدات
والتحديات في التصدي للمهام الوطنية وما عبر عنه الدستور
الانتقالي لمرحلة جديدة تؤطر لترسيخ السلام وتسعى لتحقيق التقدم
الاجتماعي والعدالة الإجتماعية .

الأخ الرئيس ..

الإخوة والأخوات الأعضاء

لا يخفى عليكم أخي الرئيس - أن العمل الاجتماعي عمل مستعرض يستهدف المواطن والأسرة والمجتمع بجميع فئاته ويأتي تدخلنا في معالجة كافة القضايا المجتمعية بالسياسات والمبادرات ومن بينها السياسة القومية لتمكين المرأة والتي تخطينا مرحلة إنزالها والتوعية بمحاورها ونشرها على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إلى مرحلة الانفاذ وفق خطة تفصيلية غطت محاورها الستة (الصحة والبيئة ، التعليم ، التمكين الاقتصادي ، حقوق الإنسان والقانون، المشاركة السياسية واتخاذ القرار والسلام وفض النزاعات) وإدراجها في مصفوفة الخطة الخمسية للدولة (٢٠٠٧ - ٢٠١١) ولتمكين إدارات المرأة بالولايات من إنفاذ

السياسة قمنا بتقديم الدعم المؤسسي واللوجستي لها كما تم وضع وإجازة استراتيجية وطنية للأسرة وفق القرار الوزاري رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨م وتعميمها على كل الولايات كما تم الوفاء بإرسالها للدول العربية عبر جهات الاختصاص بجامعة الدول العربية .

وفي إطار متابعة أنفاذ أنشطة السياسة القومية للسكان تم عمل إطار لمشروع عمليات إجازة السياسة القومية السكانية بنشر ومتابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي والتنسيق مع نقاط الارتكاز لإجازة البرنامج من قبل اللجنة الفنية العليا بجانب إعداد ورقة عمل بعنوان البرنامج

التنفيذي للسياسة القومية للسكان كما تمت العديد من الاتصالات واللقاءات وعقد ورش العمل والمنتديات حول برامج السياسة القومية للسكان والموضوعات ذات الصلة بالعمل السكاني في محاور الأهداف التنموية للألفية ومحاور السياسة القومية للسكان (التعليم ، الفقر ، النوع الاجتماعي ، الصحة الإنجابية ، مكافحة الفقر ، الإيدز ، البيئة ، الأطفال) كما تمت المناصرة والمساندة والمشاركة الفاعلة في عمليات التعداد السكاني الخامس والبدء في إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسة القومية للسكان نذكر منها (العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المرضى ووفيات الأمهات من منظور اجتماعي اقتصادي ، ديناميكية السكان وعلاقتها بالحد من الفقر، الهجرة الداخلة والخارجة من السودان والهجرة الداخلية بالتركيز على ولاية الخرطوم ، محددات الخصوبة حسب موجّهات السياسة القومية للسكان، قضايا الشباب) وسيتم إجارتها من خلال ورش عمل و منتديات .

الأخ الرئيس ..

الإخوة والأخوات الأعضاء

أما في مجال الطفولة فقد انتهينا من إعداد الإستراتيجية الخمسية لرعاية الطفولة ٢٠٠٧ - ٢٠١١م بمشاركة كل الوزارات ذات الصلة بعمل الطفولة كخطة متكاملة وموحدة للطفولة والتي بدأت بتأسيس وإدارة نظام قومي شامل لمعلومات الطفولة

يعمل علي ربط كافة المؤسسات العاملة في مجال الطفولة في السودان بغرض توفير البيانات والمعلومات .

تم إصدار تقرير رصد التقدم المحرز في الاتفاقيات الخاصة بالطفولة في مجالات انفاذ خطة عمل وثيقة عالم جدير بالأطفال ، البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية ، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و خطة عمل الاتحاد الإفريقي حول الأطفال وإرسالها لجهات الاختصاص المسئولة عن الطفولة الإقليمية و الدولية بجانب إعداد دراسات مسحية الأولي للأطفال المعوقين بولايات الخرطوم ، النيل الأزرق ،جنوب كردفان ونهر النيل و الثانية لحصر وتحليل أوضاع أطفال الشوارع بولاية الخرطوم وأخري حول الاتجاهات والسلوك والمعرفة لدى الأسر والآباء حول قضايا حماية الأطفال في ولايات (الخرطوم ، جنوب دارفور، كسلا) كما قمنا بإنشاء وحدات حماية الأسرة والطفل بالتعاون مع وزارة الداخلية (الشرطة) على المستوى الاتحادي والولائي ويجري العمل في تعميمها بالولايات بعد نجاح تجربة إنشائها في ولاية الخرطوم ، حيث تم تأسيسها في (١١) ولاية حتى الآن كما تكونت آلية تنسيقية لإنشاء هذه الوحدات برئاسة مدير عام الشرطة ورئيس مناب ، الأمين العام للمجلس القومي لرعاية الطفولة وعضوية وزارة العدل وآخرين .

الأخ الرئيس ..

الإخوة والأخوات الأعضاء

أما القضية التي شغلت أذهان العالم وتداولتها الأجهزة الإعلامية ووكالات الأنباء الوطنية والإقليمية و الدولية حول اختطاف أطفال دارفور والتي سبق أن تم تتوير مجلسكم ومجلس الوزراء الموقران بحيثياتها في حينها حول تداعيات هذه القضية والجهود التي بذلت في معالجتها من اللجنة المكلفة من قبل مجلس الوزراء وفق ضوابط قانونية وأمنية ودبلوماسية نتج عنها إرجاع الأطفال السودانييين إلى ذويهم بولاية غرب دار فور بجانب معالجة أوضاع الأطفال المشاركين ضمن حركة العدل والمساواة في الهجوم على مدينة أم درمان (مايو ٢٠٠٨م) بتعاون مع الأجهزة الأمنية والعدلية لمتابعة قضية هؤلاء الأطفال وتخصيص مقر لإيوائهم بعد عزلهم عن الكبار وإعداد برنلمج للدعم النفسي والاجتماعي وتوفير كافة الخدمات بهذا المقر والمتابعة اليومية من قبل الأجهزة الرسمية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الوطنية والتنسيق بشكل يومي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى تم إرجاع معظم هؤلاء الأطفال إلى ذويهم وأسرهم في مناطق دارفور المختلفة .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

تواصل الجهد في استصدار التشريعات المنظمة لمجالات العمل الاجتماعي والتي تبلورت في إجازة قانون المجلس القومي للسكان والمجلس القومي لرعاية الطفولة من قبل مجلسكم الموقر إضافة إلى إجازة قانون المعوقين والميثاق الوطني للإعاقة من قبل مجلس الوزراء الموقر وإجازة مهنة الأطراف الصناعية من قبل مجلس المهن الطبية بجانب التوقيع والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومسودة قانون كبار السن و مسودة قانون الطفل ٢٠٠٨م ليؤطر تشريعاً لقضايا رعاية وحماية الطفولة توطئة لرفعهم لجهات الاختصاص للإجازة النهائية .

كما تم تكوين لجنة تشريعات الطفولة لمراجعة ومواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الطفل وإعداد السياسة القومية لمعالجة مشكلة الأطفال مجهولي الأبوين بواسطة لجنة ضمت في عضويتها الجهات الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني .

الأخ الرئيس ..

الإخوة والأخوات الأعضاء

أما في مجال الحماية والضمان الاجتماعي تتواصل الجهود نحو اكتمال تطوير نظم الحماية الاجتماعية والتي تمثل هدفها الاستراتيجي (استنهاض قدرات الأمة الفكرية والمالية لبناء نظام فاعل وشامل وموحد للضمان الاجتماعي) وصولاً للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر ثلاث مراحل انتهينا من المرحلتين الأولى والثانية حيث ارتكزت الأولى على محورين إصلاح البيئة الهيكلية الإدارية وإجراء الإصلاحات التشريعية والقانونية .. أما المرحلة الثانية تمحورت حول ابتداء وتطوير نظم المعاشات وشرعنا في تطبيق المرحلة الثالثة والتي من أهم ملامحها بروز دور الزكاة في مشروع الضمان الاجتماعي الشامل بوصفه الصندوق الإسلامي الذي يرفع الشرائح الضعيفة في المجتمع من أجل بناء شبكة الحماية الاجتماعية التي تكفل لكل مواطن حق الشمول تحت أي من نظم الضمان الاجتماعي (معاشات ، تأمينات ، تأمين صحي ، زكاة) .

ويأتي تطبيق فريضة الزكاة في السودان بحسبانها إحدى آليات الأمن الاجتماعي ضمن اهتمامات الدولة بترسيخ معاني الدين وتعزيز قيمه وتعميقها في النفوس مع غرس معاني التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع المسلم الذي يساند الغني فيه فقيره .

لقد أضحت الزكاة في السودان إحدى المعالم البارزة في منظومة النسيج الاجتماعي للدولة وانداحت في كافة الولايات والمحليات والمناطق ريفاً وحضراً ليلبغ عطاؤها مستحقه .
إن التطور الفقهي والعملية الكبير الذي انتظم مسيرة الزكاة في السودان اكسبها بعداً إقليمياً وعالمياً باعتبارها تجربة رائدة .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

بلغ إجمالي الصرف على الضمان الاجتماعي مبلغ ١,٥١ مليار جنيه بمساهمة من كل من ديوان الزكاة والصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمين الإجتماعي
حيث بلغ صرف ديوان الزكاة للعام ٢٠٠٨م مبلغ (٣٦٢) مليون جنيه بنسبة صرف بلغت ٩٣% من الجباية الكلية للعام بزيادة قدرها ٩,٤% عن الصرف في العام ٢٠٠٧ وبلغ عدد الأسر المستفيدة ١,٩٥٥,٠٠٠ أسرة .

تمثلت أكبر نسبة مساهمة للأوعية في التحصيل الكلي في وعاء عروض التجارة ٥٠% ، الزروع ٣٢% ، الأنعام ٨% ، بلغت جملة الصرف على الفقراء والمساكين مبلغ ٢٢٥,٧ مليون جنيه بنسبة ٦٤% من جملة المصارف بزيادة بلغت ١٠,٢% عن العام ٢٠٠٧م منها مبلغ ١١٥ مليون جنيه صرف أفقي خصص للدعم المباشر كفالات وعلاج مباشر وتأمين صحي والقوت والمساعدات المالية

ودعم الخلاوي .. الخ ومبلغ ١١٠,٧ مليون جنيه للصرف الراسي لمشروعات التنمية الأسرية خدمية (صحة، مياه، تعليم) و إنتاجية (فردية وجماعية) .

ومن أهم البرامج المركزية لديوان الزكاة للعام ٢٠٠٨م :

- تنفيذ برنامج رمضان بتكلفة بلغت ١١ مليون جنيه شملت (كيس الصائم - برنامج الراعي والرعية - فرحة العيد - إطلاق سراح الغارمين - دعم الخلاوي) .
- مشروع تعظيم فريضة الزكاة بولايتي جنوب دارفور والشمالية بدعم مركزي قدره ١٣,٦ مليون جنيه بواقع ٦,٨ مليون جنيه لكل ولاية .
- برنامج دعم الخلاوي بتكلفة بلغت ٣,٥ مليون جنيه استفادت منه ٣٨٣ خلوّة على مستوى السودان شمل الدعم العيني والنقدي .
- دعم مشروعات الصحة بمبلغ ٣١,١ مليون جنيه شملت (تزويد المستشفيات الريفية بالولايات بعدد ٦٦ جهاز مايكروسكوب ، شراء ماكينات لغسيل الكلى ، تأهيل المستشفيات بعدد ٣٠٠ سرير وتركيب عدد من مولدات الكهرباء للمستشفيات الريفية وتوفير أجهزة ومعدات طبية.) بجانب دعم المرضى الفقراء عبر مكتب العلاج الموحد بمبلغ ٦,٥ مليون جنيه لعمليات القلب وغسيل الكلى وإدخال عدد ٣٠٦,٦٦٣ أسرة فقيرة تحت مظلة التأمين الصحي بما يعادل ٣٢% من جملة المؤمن عليهم

بالسودان بدعم مركزي قدره ٤٠ مليون جنيه وبالتنسيق التام مع الصندوق القومي للتأمين الصحي .

- دعم مشروعات التعليم بمبلغ ٦ مليون جنيه(شملت تأهيل مدارس الأساس ، إجلاس الطلاب، المستلزمات المدرسية لعدد ٧٠٠٠ طالب أساس و ثانوي إضافة إلي كفالة الطالب الجامعي)
- دعم مشروعات المياه بمبلغ ٧,٣ مليون جنيه شملت (حفر وتركيب آبار، تركيب مضخات يدوية ، تأهيل حفائر، إقامة سدود ترابية ، صيانة دوانكى)
- دعم المشروعات الزراعية بمبلغ ٣,٧ مليون جنيه (آليات زراعية ، تملك محارث بلدية للأسر الفقيرة وتمليك الأنعام ، توزيع التقاوي ، توفير عدد شفخانات بيطرية متحركة) .

وفي إطار نشر تجربة الزكاة قام معهد علوم الزكاة بإجراء دراسات متعددة للديوان ونشر تجربته كتجربة متفردة في العالم مع المشاركات في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الاسلامي و مؤتمر الأوقاف وقضايا الزكاة بالمملكة العربية السعودية كما استقبل الديوان عدد من الوفود منها وفد من بنك التنمية الاسلامي بجدة حيث تم إجراء مباحثات في مجال الدعم الفني وصندوق الزكاة القطري واطلعا على مسيرة الزكاة بالسودان .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

بلغ إجمالي موارد الصندوق القومي للمعاشات ٥٣٤,٢٢ مليون جنيه منها اشتراكات الصندوق ٤٣٤,٢٢ مليون جنيه و ١٠٠ مليون جنيه للمنافع من وزارة المالية .

وفيما يتعلق بالمستحقات والمنافع فقد تم السداد لعدد ١٥٥,١٠٤ معاشي بتكلفة قدرها ٣٨٩,٢٠ مليون جنيه وهناك عدد ١٧,٨٩٥ معاشي قيد المراجعة . في إطار تحسين المعاش وسد الفجوة بين الأجر والمعاش وبعد إجازة تعديلات قانون المعاشات لسنة ٢٠٠٤م وتدرجاً نحو الأجر الشامل فإن معاش المتعاقد بالدرجة الثالثة بعد إكماله الحد الاقصى لمدة الخدمة المنصوص عليها قانوناً تدرج المعاش من ١٢٧ جنيه عام ٢٠٠٤ م إلى ٦١٥ جنيه في ٢٠٠٨/٧/١م بنسبة ٧٠,٣% من المرتب الكلي .

وفي شأن الدعم الاجتماعي للمعاشين فقد بلغ ٦,٥٥ مليون جنيه بنسبة ٩٨,١% ويدفعها الصندوق من خارج المظلة استفاد منه ٤٠,٤١٠ معاشي شملت (العلاج ، كفالة الطالبة الجامعية مصروفات دراسية ، كفالة الطالب المتفوق ، كفالة الأيتام ودعم متنوع) كما تم إدخال نسبة ٦٢% من المعاشيين تحت مظلة التأمين الصحي والبالغ عددهم ١٠٧,٠١٥ معاشي.

و استفاد عدد ١٠,٠٠٠ معاشي خلال العام وبنسبة ١٠٩% من العدد المستهدف من مشروع الاستثمار الاجتماعي بتكلفة بلغت ٣٥ مليون جنيه بنسبة ١١٦% بالإضافة إلى استفادة ٣٠,٠٠٠ معاشي من مشروع دعم رمضان بتكلفة قدرها ٣,٥ مليون جنيه .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

في إطار توفيق الأوضاع لصندوق المعاشات بحكومة الجنوب تم الاتفاق علي أن يستمر الصندوق القومي للمعاشات بوضعه الراهن مع تعيين نائب مدير بالصندوق القومي للمعاشات من قبل حكومة جنوب السودان و أن تقوم حكومة جنوب السودان وحكومات الولايات العشر بسداد المديونيات واشتراقات العاملين بها للصندوق القومي للمعاشات في حساب مخصص لذلك الغرض بالجنوب وتوفير الدعم اللوجستي في شكل المكاتب ووسائل الحركة ويوفر الصندوق القومي للمعاشات التمويل والعون الفني ومعدات وأجهزة تقنية .

في إطار بذل مزيد من الجهد لتوفير سبل الراحة للمعاشيين وتحقيق رضاهم تم استكمال تأهيل وتحسين بيئة مراكز الصرف بالمركز والولايات والبالغ عددها ٤٩٣ مركزاً منها ١٣٦ نافذة محلية و ٣٤٧

نافذة بنكية تحظي ولاية الخرطوم من جملتها بعدد ١٨ محلية و
١٣٤ بنك .

وفي إطار نشر ثقافة الضمان الاجتماعي نظم الصندوق ندوة حول
مستقبل المعاشات في ظل الحكم الفدرالي بحضور خبراء الضمان
الاجتماعي من تنزانيا ، جنوب أفريقيا ، كندا والمركز العربي
للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم ناقشت (أسس إدارة نظم الضمان
الاجتماعي ، تجارب الدول الفدرالية في إدارة نظم المعاشات ،
نظم

المعاشات التكميلية ، التحديات التي تواجه نظم المعاشات في ظل
التجزئة) ومن أهم توصياتها عدم توافر الظروف الموضوعية الآن
التي تمكن الولايات من الاستقلال بأنظمتها في الوقت الراهن والإبقاء
على النظام الموحد .

وفي إطار ضبط مواعين الصرف الإداري والشفافية لم تتجاوز نسبة
الصرف الإداري بالصندوق عن ٥% و تم قفل حسابات الصندوق
للعام ٢٠٠٧م وألان في طور المراجعة القانونية علماً بان مسالة قفل
الحسابات تتم بصورة منتظمة سنوياً .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

أما في شأن الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي فقد بلغت إيراداته
٦٠٨,٦ مليون جنيه وبلغ الإجمالي العام للمصروفات التأمينية

والقرض الحسن مبلغ ٣٦٣,٤ مليون جنيه وبلغت المزايا التأمينية للمعاشات المدفوعة مبلغ ٧٤,٩٠٦ مليون جنيه لعدد ١١٢,٩٠٩ معاشي شملت (الشيخوخة ، الوفاة الطبيعية ، العجز الصحي ، العجز الكلي ، العجز الجزئي والوفاة الاصابية) وبلغت التعويضات المدفوعة مبلغ ١٣٩,٣٢٤ مليون جنيه بنسبة أداء ٩٩% لعدد ٥٠,٨٠٦ حالة وبلغ الدعم الاجتماعي المقدم للمعاشين من الصندوق مبلغ ٣١,٢ مليون جنيه شمل الكفالات والعلاج والتأمين الصحي ودعم متنوع .

وفي إطار توسيع مظلة الضمان الاجتماعي تم استقطاب أصحاب عمل جدد تم تسجيل عدد ٩١٧ ليصبح العدد الكلي ٨٥٥٧ صاحب عمل وإجمالي المؤمن عليهم والمستمرين حتى نهاية العام ٢٧٠٠٧٨.

الأخ الرئيس ..

الإخوة والأخوات الأعضاء

وفي إطار نشر ثقافة وتوسيع مظلة التأمين الصحي ارتفعت التغطية التأمينية السكانية إلى (٣٠%) من جملة المستهدف كما بلغ عدد المنتفعين (٨,٥٩٩,٩٥٦) وشملت التغطية (٢١) ولاية من جملة ولايات السودان بنسبة تغطية جغرافية ٨٤% وبلغت جملة المرافق المقدمة للخدمة (750) مرفق منها (240) مرفق مباشر و (510) مرفق غير مباشر مع إقامة (21) مخيماً للأمراض

وجراحة العيون بالولايات المختلفة وتوفير عدد (30) إسعاف للحالات المحولة لداخل وخارج الولايات بجانب توفير الأطر الصحية والإدارية المدربة والمعدات كالمناظير والخدمات المعملية المتقدمة وإستقطاب واستبقاء عدد من الأطباء الاختصاصيين والفنيين في بعض الولايات لتوطين العلاج بالولايات وتقليل الحالات المحولة من الولايات (5 لكل 1000) واستكمال الخدمات التشخيصية والعلاجية بما فيها العمليات وبذلك نكون قد أكملنا الحزمة المعروضة عالمياً مع التوسع النوعي والكمي في الخدمات الصيدلانية حيث ارتفع عدد الأصناف إلى (513) صنفاً وفق ما أوصت به منظمة الصحة العالمية.

أما بشأن الضبط المالي والمؤسسي لأداء وحدات ومؤسسات الوزارة فقد شهد عام 2008م قفل الحسابات الختامية للعام 2007م وتسليمها للمراجع العام .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

يتواصل الجهد في مجال التنمية الاجتماعية حيث ساهمت الوزارة في تمويل التنمية الاجتماعية والتصدي للفقير من خلال مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية عبر

تمويلات التنمية الاجتماعية والتي بلغت بنهاية عام ٢٠٠٨م ٦٥% من جملة تمويل المصرف ، خصص مبلغ ١٠٣,٢ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات التمويل الأصغر لقطاع المرأة (الصندوق الدوار) جمعيات وروابط ، المنظمات الطوعية (محلية وأجنبية) ، وتمويل قطاع صغار المنتجين (الحرفيين والمهنيين) استفادت منه عدد ١٦١٨٤ أسرة ٠ ومبلغ ٣٢ مليون جنيه لتمويل البنى التحتية بالولايات والتي تشمل القطاع الزراعي (نباتي وحيواني) بتمويل صغار المزارعين مثال مشروع أبو حمرة ومشروع أم بياضة في شمال دارفور ومشروع جبل مره جنوب دارفور وتوطين الحيوان وتمويل منتجي الصمغ العربي بجانب الخدمات الأساسية

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

بلغ جملة العدد المستوعب بمشروعات الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين للعام ٢٠٠٨م ٧٩٦١ خريج وخريجة بتمويل قدره ٢٦,٣ مليون جنيه كما بلغ عدد الخريجين المستوعبين في برنامج الشهادة التقنية ٢٢٢٣ خريج في ستة مجالات ويتواصل العمل في انفاذ استراتيجية معالجة البطالة في أواسط الخريجين بالمشاركة في مشروعات النهضة الزراعية لاستيعاب ٢٠٠٠٠ خريج وخريجة كما بدأ العمل في تنفيذ حاضنة أبو حليلة للمشروعات الزراعية

والصناعات التحويلية بتمويل قدره ١,٥ مليون جنيه من ديوان الزكاة واستكمال دراسة مشروعات الشراكات بجانب العمل في التدريب التحويلي للخريجين والتدريب في إدارة المشروعات لتوفير احتياجات سوق العمل لتشغيل الخريجين في المجالات المختلفة .

وفي إطار مساندة مشروع الخريج من الولايات فقد صدرت عدد من التشريعات الولائية بإعفاء مشروعات الخريجين من كافة الرسوم المحلية والضرائب في كل من ولايات النيل الأزرق ، النيل الأبيض ، سنار والجزيرة نأمل أن تحزو باقي الولايات حزوها.

ونثمن جهود مجلسكم الموقر ممثلاً في لجنة الشؤون الاجتماعية في متابعة أداء المشروع من خلال زيارته التفقدية وتقديم النصح والمشورة لتطوير الأداء في المشروع.

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

في مجال الرعاية الاجتماعية وخلال العام ٢٠٠٨م تواصل جهد الوزارة للإدماج المجتمعي للمعاقين في كافة الميادين بالتعاون مع الجهات المختصة حيث تم إعداد وصياغة مشروع قانون رعاية وتأهيل المعوقين لسنة ٢٠٠٧ م والميثاق الوطني للإعاقة والتي تمت إجازتهما من مجلس الوزراء الموقر . بجانب التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ومصادقة وزارة العدل عليها وإجازة مهنة الأطراف الصناعية من قبل مجلس المهن الطبية .

وفي مجال مساعدة ضحايا النزاعات والألغام يتواصل العمل في إنشاء وتأهيل مراكز تصنيع الأطراف الصناعية التعويضية على المستوى المركزي والولائي وفي إطار تعويض انسحاب بعض المنظمات الدولية من السودان ووقف المعونة الفنية تم استيراد مدخلات الإنتاج ومواد لصناعة الأطراف الصناعية من جنيف و الصين بمبلغ ٤٩٧ ألف دولار و اكتمال مشروع الورشة المتحركة للأطراف الصناعية بمبلغ ٤٨٠ مليون جنيه كما تم دعم المراكز الولائية بكل من كادوقلي ، دنقلا ، الدمازين ، نيالا ، كسلا بطاقتها القصوى بالإضافة إلي المركز الرئيسي بالخرطوم مع تأهيل وصيانة هيئة الأطراف الصناعية بالمركز و توفير مواد التشغيل ، وتم استيعاب الدفعة الثانية من خريجي دبلوم الأطراف الصناعية بجانب تدريب كوادر في مجال إنتاج الأطراف وقد بلغت جملة إنتاج الأطراف الصناعية ٥٩٦٠ شملت أجهزة (الشلل - طرف صناعي - ... الخ) وقدمت الخدمة بالمركز والولايات لعدد ١٢٨٩٠ معوق .

وفي شان الكفالات حظي مشروع كفالة الطالب الجامعي باهتمام كبير من جانبنا حيث استمرت الكفالة و بلغت بنهاية العام ٢٠٠٨ م ٣٨,٥٠٠ طالب من ديوان الزكاة ، أما عن كفالة الأيتام فقد ارتفع العدد إلى ٦٧ ألف يتيم كان نصيب ديوان الزكاة منه ٦٥ ألف يتيم .

وفى مجال رعاية المسنين والاهتمام بهم والاستفادة من خبراتهم تم وضع سياسة قومية لرعاية المسنين تضمنت عدة محاور وتم الانتهاء من إعداد مسودة قانون كبار السن نوقشت علي مستوى لجان مجلس الوزراء كما تم إعداد استمارة لحصر خبرات كبار السن في كل المجالات وذلك للاستفادة منهم وتوثيق هذه الخبرات

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

في شان التواصل الخارجي والشراكة العالمية من اجل التنمية غطت المشاركات مجالات متابعة مؤتمرات المرأة والطفولة، السكان، الضمان الاجتماعي وأفادت هذه المشاركات في إيصال صوت السودان إلي العالم الخارجي في القضايا المطروحة وتبادل الخبرات والدفع بالعمل الاجتماعي قدماً وقد شهد العام التوقيع على سبع اتفاقيات ثنائية مع كل من مصر / سوريا/ الأردن / تونس / الجزائر / اليمن / جنوب أفريقيا كما تمت مشاركتنا في عدد من الاجتماعات منها الدورة (٥٢) للجنة المرأة بالأمم المتحدة و مؤتمر جنيف لمناقشة تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان والخاص بتجنيد الأطفال.

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

لقد شرعنا في إعداد تقرير التنمية البشرية عبر تكوين لجنة عليا لإعداد التقرير و تم وضع الورقة العلمية الإطارية للتقرير بجانب تقرير حول انفاذ الأهداف التنموية للألفية وتم إعداد تقرير متكامل عن التقدم المحرز في خطة مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة و في إطار إنفاذ تطبيق الحكومة الإلكترونية تم تعزيز شبكات الوزارة و وحداتها و توفير الأجهزة دعما للبنية المعلوماتية .
أما في مجال بناء القدرات و التأهيل المجتمعي فقد تم تنفيذ دورات تدريبية للعاملين بالوزارة و وحداتها في مجال الجودة - التخطيط الاستراتيجي و المتابعة و التقييم - الحاسوب - تدريب مدربين ، لعدد ٧٥٥ مشاركا و دورات تدريبية خارجية لعدد ١٧٠ مشارك بجانب التأهيل المجتمعي لعدد (١٣١٣) مشارك بالمركز و الولايات.

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

في إطار التنسيق و تكامل الأدوار مع الأجهزة الرقابية و الاستشارية و التنسيقية تم خلال العام الوفاء بانعقاد اجتماعات المجلس الاستشاري و مجلس أمناء الزكاة و مجالس إدارات صناديق الضمان الإجتماعي

ومصرف الادخار ومشروع الخريج بجانب اجتماعات مجلس تنمية المجتمع بحضور وزراء الشؤون الاجتماعية بالولايات الشمالية ولأول مرة مشاركة (٦) من وزراء الشؤون الاجتماعية بحكومة الجنوب إضافة إلى انعقاد الملتقى الجامع للمدراء العامين والنظرء بالولايات في مجالات المرأة والأسرة ،الرعاية الاجتماعية ، التخطيط ،المعلومات ، التأهيل المجتمعي والتوعية المجتمعية واجتماعات وحدة التخطيط الاستراتيجي.

وفي إطار التنسيق قمنا بزيارات لعدد من الولايات واستناداً على مجال ولاية الوزارة خاصة فيما يتعلق بالإشراف على برامج الفقر والبرامج النسوية ووفقاً لمهام الوزارات الاتحادية وإدراكاً للالتزام الدستوري في أن تقدم أجهزة الحكم الأعلى الدعم والمساندة لأجهزة الحكم الأدنى وفي إطار أنفاذ مشروعات الوزارة القومية والولائية خلال العام ٢٠٠٨م قمنا بتنفيذ مشروع متكامل لتعزيز السلام و التنمية المجتمعية في خمس ولايات مختارة بهدف رفق النسيج الاجتماعي وتحقيق السلم الاجتماعي و بناء قدرات الوزارات الولائية والمجتمعات المحلية والشرائح الاجتماعية المختلفة ومنظمات المجتمع الأهلي و المدني .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

أما عن ملامح خطة العام ٢٠٠٩م والتي استمدت من موجهات ورؤية ورسالة الوزارة وغايات ومحاور الاستراتيجية للخطة الخمسية للدولة (٢٠٠٧ - ٢٠١١م) بالتركيز علي استهداف الطبقات الأكثر احتياجا في المجتمع كما جاءت متمشية مع سياسات الدولة في هذا الاتجاه و إعلانها لمشروعات رائدة كانهضة الزراعة (دائرة الفقر) وتبني المأوي وإتاحة التمويل الأصغر لكل فئات المجتمع ، متمنين أن تكمل مساعينا لتوفير التمويل لانفاذ هذه الخطة مواصلة للنهضة الاجتماعية التي تتضافر حولها جهود الدولة للارتقاء بالإنسان السوداني .

وقد تمحورت الأهداف العامة للخطة في :

- تقوية مفاهيم التكافل المجتمعي ورعاية الفئات الخاصة و المعوقين والمناطق الأقل حظا من التنمية و تقوية النسيج الاجتماعي وترسيخ ثقافة السلام و الوحدة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة
 - التوسع في مواعين جباية الزكاة وإدارتها وتوزيعها وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي وتقوية المركز المالي للصناديق
- تحقيقا لرضا المعاشيين .

- النهوض بالمرأة وتعزيز قدراتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وإدماجها في التنمية الشاملة ورعاية وحماية الأسرة والطفل.
- تعزيز القدرات المجتمعية لتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي ورفع الوعي المجتمعي لترسيخ القيم الفاضلة والتوعية بالقضايا الاجتماعية .
- توظيف الإعلام لخدمة قضايا العمل الاجتماعي.

وارتكزت أهم البرامج و المشروعات في :

- الإسهام في مكافحة الفقر وزيادة دخول الفقراء بتخصيص نسبة (٦٤ %) من إجمالي الجباية للعام ٢٠٠٩م لمصرف الفقراء والمساكين بجانب الاستمرار في برامج (التأمين الصحي للأسر الفقيرة/ كفالات الطلاب / العيد القومي لليتيم برنامج التكافل المجتمعي /تعظيم شعيرة الزكاة / دعم المأوى والتوطين للفقراء / دعم الخلاوي والمشروعات الإنتاجية).
- رفع نسبة التغطية السكانية للتأمين الصحي من ٣٠% إلى ٣٥% من مستهدف السكان وزيادة نسبة التغطية التأمينية للشرائح الضعيفة (الأيتام، الأسر الفقيرة ،إلخ .
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي وتحسين المزايا التأمينية والمعاشات والمساهمة في مشروعات الإسناد الاجتماعي للمعاشين وتقديم الخدمات الصحية والعينية للمعاشين (تأمين

صحي ، قوت العام ، كفالات ، فرص للحج) وتطوير مرافق الخدمات وتأهيل منافذ الصرف للمعاشين .

- النهوض بالمرأة الحضرية والريفية مع التركيز علي مشاركة المرأة الريفية في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في إطار النهضة الزراعية ومحفظة المرأة و التمويل الأصغر.
- المساهمة في خفض معدلات البطالة وسط الخريجين.
- الحماية التشريعية للأطفال والإدماج المجتمعي للفئات الضعيفة.
- مراجعة التشريعات والارتقاء بها .

الأخ الرئيس ...

الإخوة والأخوات الأعضاء

وختاماً اسمحوا لي - أخي الرئيس - والأخوات والإخوة الأعضاء أن أضع أمامكم تقرير كسب الوزارة عن العام المنصرم ٢٠٠٨م بجانب ملامح خطة الوزارة للعام ٢٠٠٩م ونحن على أتم استعداد لسماع توجيهاتكم التي ستعيننا على انفاذ ما نحن مكلفين به .. كما اشكر لكم حسن استماعكم .

وبالله التوفيق ،،،

والله اعلم
بما كنا نعمل
٢٠٠٩م